عصام شلهوب

الإصلاح والإستثمار معركة إستعادة الثقة بلبنان منيمنة: لبنان يملك فرصًا إستثماريّة رغم الأزمات

بعد سنوات من الانهيار المالي والاقتصادي، لم يعد السؤال في لبنان يقتصر على كيفية استعادة الاستثمار، بل على امكانية جعل الاستثمار نفسه جزءا من مسار الاصلاح. فالاصلاح يهيئ البيئة امام المستثمر، فيما يمكن للاستثمار المنتج أن يدفع نحو تطوير القوانين والادارة والبنى التحتية وتحسين الحوكمة

إن استعادة المستثمرين لا تتوقف على الحوافز، بل تحتاج الى بيئة مستقرة، قضاء يحمي العقود، ادارة اكثر كفاءة، قطاع مصرفي يستعيد دوره، ودولة قادرة على وضع قواعد واضحة للمنافسة. في هذا السياق، تبرز "ايدال" في مهمة تحويل هذه المقومات الى فرص استثمارية، عبر الحوافز والتسهيلات والترويج للقطاعات الواعدة. "الامن العام" التقت رئيس مجلس ادارة المدير العام للمؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (ايدال) ماجد منيمنة.

■ يقال ان الاصلاح هو المدخل الطبيعي للاستثمار، لكن هناك من يرى ان الاستثمار نفسه يمكن ان يصبح محركا للإصلاح، كيف يمكن للبنان أن يكسر الحلقة المفرغة بين غياب الاصلاح وتراجع الاستثمار؟

□ الاصلاح والاستثمار وجهان لعملة واحدة، والعلاقة بينهما تفاعلية وتراكمية. فالاصلاح يخلق بيئة مؤاتية للاستثمار، والاستثمار الجيد يفرض بدوره اصلاحات اضافية. اما كسر الحلقة المفرغة في لبنان، فلا بد من ان تبدأ باصلاحات سريعة تعطي اشارة ايجابية للسوق المحلية والدولية، مثل رقمنة الخدمات الاساسية، واقرار قوانين واضحة تحمي المستثمر وتعزز الشفافية. هذه الخطوات الاولية كفيلة ببناء ثقة اولية تمهد الطريق أمام تدفق الاستثمارات. المطلوب هو اطلاق حلقة ايجابية، وهذا يبدأ بقرارات جريئة، ارادة سياسية، وشراكة حقيقية بين الدولة والقطاع الخاص، تكون قادرة على تحويل التحديات الى فرص،

رئيس مجلس ادارة المدير العام للمؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (ايدال) ماجد منيمنة.

> **الاصلاح بوابة لبنان الى الاستثمار**

والمخاطر الى ثقة، والجمود الى حراك اقتصادي حقيقي.

■ بعد سنوات من الانهيار المالي، كيف تصفون صورة لبنان اليوم في نظر المستثمر العربي والاجنبي؟ وهل بدأتم تلمسون تحولا في هذه النظرة خلال الاشهر الاخيرة؟

□ تبقى صورة لبنان في نظر المستثمرين صورة مركبة، تجمع بين الوعي بالمخاطر وادراك حجم الفرص الممكنة في حال تم تجاوز العقبات. المستثمر العربي والاجنبي لم يغلق الباب تماما امام لبنان، لكنه اصبح اكثر حذرا وترقبا، يربط قراراته بما يراه على الارض من اصلاحات فعلية واستقرار سياسي وامني. ثمة تحول في النظرة بدأ يلوح في الافق خلال الفترة الاخيرة، يعود الى تغيرات ايجابية في المشهد السياسي، في ضوء الثقة الناتجة من الدور الذي يقوم به كل من رؤساء الجمهورية والحكومة والمجلس النيابي، اضافة الى قرار حصرية السلاح بيد

الدولة، وما استتبع ذلك من دعم دولي لشرعية الدولة. عززت بوادر الانفتاح العربي والاقليمي الامل بامكان انطلاق مسار تعاف حقيقي. كما يبدو مسار هذا التحول واضحا في عدد المشاريع الاستثمارية التي منحتها "ايدال" الحوافز والتسهيلات، حيث سجلت منذ مطلع عام 2025 وحتى اليوم، 8 مشاريع في قطاعي التصنيع الغذائي والسياحة. وقد تجاوز حجم رؤوس الاموال التي تم توظيفها في هذه المشاريع 40 مليون دولار، فيما بلغ عدد فرص العمل المباشرة التي وفرتها 380 فرصة.

■ ما هي القطاعات الثلاثة التي تملك اعلى قدرة على جذب الاستثمارات في لبنان خلال السنوات الثلاث المقبلة؟

□ القطاعات الثلاثة هي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الطاقة المتجددة، والتصنيع الزراعي. فقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يزخر بالكفاءات، مع اصلاحات مرتقبة تشمل مجالات عدة بما فيها تحسين البنية التحتية الرقمية. اما قطاع الطاقة المتجددة، فيمثل حاجة وطنية ملحة مدعومة من مؤسسات دولية، مع مشاريع واعدة في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. كما يحظى التصنيع الزراعي بسمعة عالمية، مع طلب متزايد على المنتجات العضوية والصحية. اضافة الى هذه القطاعات الثلاثة، هناك ايضا السياحة والسياحة الدينية اللتين تعتبران بيئة مؤاتية لمشاريع الفنادق والخدمات والضيافة ضمن معادلة تنموية متكاملة.

■ من خلال لقاءاتكم مع المستثمرين، ما هي العقبة الاولى التي تتكرر في كل اجتماع: غياب الإصلاحات، البيروقراطية، القضاء، الازمة المصرفية، أم عدم الاستقرار السياسي؟

□ تتمحور لقاءاتنا مع المستثمرين على مجموعة من التحديات المتشابكة، في طليعتها الاعتداءات المتكررة من اسرائيل والتهديد الدائم باغلاق المنافذ، الى جانب غياب الاصلاحات الهيكلية، وفي مقدمها قانون الفجوة المالية الذي يعتبر المدخل الاساسي لاعادة الثقة بالقطاع المصرفي. فمن دون تحقيق الاستقرارين السياسي والامني، ومن دون ارساء هذا الاصلاح الجوهري، يبقى المشهد الاستثماري معلقا بين الترقب والمراوحة، وتظل قرارات المستثمرين أسيرة لحسابات المخاطر العالية، مما يدفعهم الى التريث او التوجه الى وجهات اكثر استقرارا وقابلية للتنبؤ.

■ لو كان في امكان "ايدال" ان تطلب من الحكومة تنفيذ 3 اصلاحات فقط خلال الاشهر الاثني عشر المقبلة، ما هي هذه الاصلاحات ولماذا تعتبرونها الاكثر تأثيرا في قرار المستثمر؟

□ لو كان في امكان "ايدال" ان تطلب 3 اصلاحات فقط خلال سنة، لطلبت اقرار قانون الفجوة المالية لاعادة الثقة بالقطاع المصرفي، تفعيل الشباك الواحد رقميا لتسريع الاجراءات وتعزيز الشفافية، واطلاق الاقامة الذهبية بضوابط واضحة لجذب المستثمرين ورؤوس الاموال. هذه الاصلاحات تمثل ثلاثية التعافي: الاولى تعيد حركة التمويل، الثانية تبسط بيئة الاعمال، والثالثة تفتح الباب امام رؤوس اموال وكفاءات جديدة. هنا، لا بد من الاشارة ايضا الى الاصلاحات القضائية التي تشمل تفعيل دور المحاكم في فض النزاعات. تشكل هذه الاصلاحات مجتمعة الاساس الذي ينتظره المستثمرون لاتخاذ قراراتهم، لأنها تعالج عمق الازمة المالية، ترفع كفاءة الادارة، وترسل اشارة واضحة بأن لبنان يسير بجدية نحو بيئة استثمارية تنافسية وشفافة.

■ يقال ان المستثمر اللبناني في الخارج هو افضل سفير اقتصادي للبنان، هل من خطة عملية لاستقطاب رساميل الاغتراب، وما الذي يحتاج اليه المستثمر اللبناني ليعود بأمواله إلى بلده؟

□ عملت "ايدال" منذ فترة طويلة، ولا تزال، على اعادة ربط الجاليات اللبنانية بوطنها الأم، ومنح المستثمرين من المغتربين الحوافز والتسهيلات التي قد يحتاجونها، وتفعيل الديبلوماسية الاقتصادية وتعزيزها عبر التنسيق مع وزارة الخارجية والمغتربين والسفارات اللبنانية وجمعيات الاغتراب. لكن المستثمر اللبناني في الانتشار، كما كل المستثمرين، لا يحتاج فقط الى حوافز وقوانين جديدة، بل إلى اصلاحات حقيقية تعيد الثقة بالمناخ الاستثماري وبالقطاع المصرفي اولا، وإلى معالجة البيروقراطية الادارية التي تعطل مشاريعه، وإلى نظام قضائي يحمي حقوقه وعقوده.

■ في ظل التحولات الاقتصادية الكبرى في المنطقة، حيث تتنافس دول الخليج ومصر والاردن على استقطاب الرساميل العالمية، ما هي الميزة التنافسية التي لا يزال لبنان قادرا على تقديمها؟

□ رغم التنافس الاقليمي الشديد، يملك لبنان ميزات تنافسية نادرة لا تتوافر مجتمعة في أي دولة اخرى، وهي: رأسماله البشري المتميز والمتعدد اللغات والخبرات، موقعه الجغرافي الفريد والمنفتح، نموذجه الاقتصادي الحر، جاذبيته السياحية والثقافية الفريدة، اضافة الى جاليته المنتشرة في جميع ارجاء العالم التي تشكل شبكة تواصل واستثمار واسعة. كل هذه المقومات مجتمعة تميزه عن سواه من الدول.

■ هل يحتاج لبنان الى تغيير فلسفته الاقتصادية، بحيث تتحول الدولة من لاعب اقتصادي الى منظم وميسر للاستثمار؟ وهل هذا التحول بدأ فعلا أم لا يزال مجرد شعار؟

□ نعم، يحتاج لبنان الى تغيير جذري في فلسفته الاقتصادية، والانتقال من دور الدولة كمنفذ ومشغل الى دورها كمنظم وميسر للاستثمار. هذا التحول بدأ يتبلور ◄

إقتصاد

◄ عمليا من خلال توجهات حكومية واضحة نحو اصلاح القطاع العام وتحفيز القطاع الخاص. لقد بدأنا نشهد على هذا التحول من خلال اطلاق منصة "دولتي" لرقمنة الاجراءات الادارية، وانضمام "ايدال" اليها لتسهيل خدمات المستثمرين كجزء من هذا المسار، لكن يبقى الاهم تسريع تنفيذ هذه الفلسفة في الممارسة اليومية للدولة وتثبيتها.

■ الى اي مدى يمكن لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص ان تكون المدخل العملي لاطلاق الاستثمارات الكبرى في البنى التحتية والطاقة والنقل؟ وما ابرز المشاريع التي ترون انها جاهزة لذلك؟

□ تعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص المدخل العملي لتمويل واعادة تأهيل البنى التحتية في لبنان، لا سيما في ظل عجز الدولة عن تحمل اعباء الانفاق الاستثماري وتراكم ديونها. تسمح هذه الشراكة بتأمين التمويل والاستفادة من كفاءة القطاع الخاص في التنفيذ والادارة، مع بقاء ملكية الاصول للدولة لضمان المصلحة العامة. من ابرز المشاريع الجاهزة لذلك، مشاريع قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة، ومشاريع النقل كاعادة اطلاق خطوط النقل المشترك بين المدن، واعادة تأهيل المرافئ والمطارات، اضافة الى مشاريع الاتصالات. كلها قطاعات في حاجة ماسة الى استثمارات كبيرة وتشغيل بخبرات، خاصة لتجاوز العقبات الحالية.

■ الى اي مدى يمكن الحديث عن جذب استثمارات نوعية في ظل استمرار الحديث عن الفساد وضعف الحوكمة؟ وهل تلمسون ارادة حقيقية لتغيير هذه الصورة؟

□ في ظل استمرار الحديث عن الفساد وضعف الحوكمة، يظل جذب استثمارات نوعية تحديا كبيرا، لكنه ليس مستحيلا. فالمستثمرون، خاصة في القطاعات الواعدة كالتكنولوجيا والطاقة المتجددة، يبحثون عن فرص محددة يمكن ان تحقق عائدات مجزية رغم المخاطر، خصوصا اذا توافرت حوافز واضحة واجراءات مبسطة. اما بالنسبة الى الارادة الحقيقية للتغيير، فهناك مؤشرات ايجابية، تتمثل في بدء الحكومة اللبنانية عام 2025 بتنفيذ مشروع اصلاحي يركز على اعتماد الحكومة الالكترونية ورقمنة الطلبات، تعزيز الشفافية، وتفعيل قوانين مكافحة الفساد مثل قانون التصريح عن الذمة المالية والشراء العام. لكن نجاح هذه الجهود يبقى مرهونا بمدى ترجمتها على ارض الواقع، والارادة السياسية التي تعتبر الشرط الاهم لتطبيق القوانين، وكذلك الاستقرار الامني الذي يعد عاملا حاسما في استمرارية أي اصلاح.

> **الاستثمار قادر على دفع عجلة الاصلاح**

■ ما هي المؤشرات التي تعتمدها "ايدال" لقياس عودة الثقة بالاقتصاد اللبناني؟ وهل هناك استثمارات او مفاوضات جارية يمكن ان تشكل نقطة تحول اذا انجزت؟

□ تعتمد "ايدال" في قياس عودة الثقة بالاقتصاد اللبناني على مجموعة من المؤشرات العملية التي ترصد حركة الاستثمار، وفي مقدمها الاقبال الفعلي على القطاعات الانتاجية، وتيرة تنفيذ المشاريع الكبرى، وفاعلية ادوات التحفيز والشراكات مع القطاع الخاص، اضافة الى تحليلات المؤشرات الوطنية والميزان التجاري وحركة الدخول والخروج من المنافذ الحدودية. لا شك في ان المفاوضات المتعلقة بمشاريع الطاقة والغاز، واعادة ضبط العلاقات التجارية مع سوريا، والاهتمام الدولي المتنامي في قطاعات التكنولوجيا والطاقة المتجددة، رغم التحديات القائمة، تشكل نقاط تحول حقيقية وتحمل في طياتها فرصة لاعادة تموضع لبنان كمركز لوجستي وتجاري. لكن تبقى هذه المؤشرات مرهونة اقليميا بالمخاطر المرتفعة في المنطقة نتيجة الحرب الاقليمية والاعتداءات الاسرائيلية على الاراضي اللبنانية. كما هي مرهونة داخليا بعودة الثقة بالمصارف، وبتسريع الاصلاحات المالية والادارية التي ترسخ الثقة وتحولها الى تدفقات استثمارية مستدامة.

■ لو كنتم تديرون اليوم صندوقا استثماريا عالميا، هل ستوصون بالاستثمار في لبنان؟ اذا كانت الاجابة نعم، فما هي الفرصة التي قد لا يراها الاخرون؟ واذا كانت الاجابة لا، ما الذي يجب ان يتغير اولا؟

□ نظرتي الى لبنان تستند الى قراءة آنية للتحولات الجارية، بعيدا من الانطباعات الآنية. فهناك مؤشرات مشجعة بدأت ترتسم في الافق، ابرزها الانفتاح الخليجي والاقليمي، الى جانب حراك اصلاحي متصاعد، مما يخلق بيئة مختلفة نوعيا عن المراحل السابقة. ما قد يغيب عن كثير من المراقبين، هو ان لبنان يملك مقومات فريدة تعتبر من اساسيات الاستثمار وتشكل فرصا مميزة للقطاعات الواعدة، كالتكنولوجيا الرقمية، الطاقة المتجددة، التصنيع الغذائي وغيرها، مستفيدا من كفاءاته البشرية المتميزة، وانخفاض كلفة التشغيل، وموقعه الجغرافي الذي يشكل بوابة طبيعية للاسواق العربية والاوروبية. حين تتحقق الاصلاحات الموعودة، لن يكون لبنان مجرد بيئة قابلة للاستثمار، بل وجهة تنافسية بامتياز، قادرة على منافسة اسواق المنطقة، وجذب رؤوس الاموال التي تبحث عن فرص حقيقية في سياق اقليمي متجدد.

مستشفى جبل عامل صور جنوب لبنان

إستمراريّة وتطوّر على مرّ مراحل ورغم كلّ التحديات

منذ العام ١٩٨٢ كانت انطلاقة مستشفى جبل عامل صور جنوب لبنان كصرح طبي، ليكون اليوم المستشفى الخاص الأقدم في مدينة صور وجوارها على مرّ مراحل جعلت منه مستشفى متطورًا مؤلفًا من أقسام طبية متنوعة تشمل: (الطبابة، الجراحة، غسيل الكلى، الأمراض السرطانية، العناية الفائقة لحديثي الولادة والخدج، التوليد، الجراحة النسائية، الأمراض الداخلية، الأمراض الجرثومية، التنظير، التمييل والراسور وجهاز تنظيم بطارية القلب، الأشعة، المختبر، العلاج الفيزيائي، العيون، العيادات الخارجية، الطوارئ وقسم بنك الدم)، وكل هذه الأقسام تقدم مجموعة متكاملة من الخدمات الصحية بمعايير رفيعة تستند إلى السياسات والإجراءات المعتمدة في الدولة اللبنانية والمنظمات الصحية العالمية.

للمستشفى مسيرة متطوّرة دائمة على صعيد المراكز والخدمات الجديدة التي تضاف الى سابقاتها، ومن ضمن ذلك إطلاق مركز (LS) التابع لمركز التدريب (BAULS) بالتعاون مع الجامعة العربية.

رسالة مستشفى جبل عامل صور جنوب لبنان مفعمة دائمًا بمبادئ الإنسانية، وهذه المبادئ مغروسة في ظروف السلم والحرب والتي آمنت بها مع طاقمها من الإداريين والأطباء والممرضين والتقنيين والعمال على تعدد مهامهم ضمن مهاراتهم الرفيعة التي اكتسبوها إضافة الى تحصيلهم العلمي من برامج وورش التدريب المتوالية والتي يخضعون لها من داخل وخارج المستشفى عبر وقوفهم إلى جانب جميع من يلجأ اليها.